الفصل الأول

في ظل الحكم العثماني

في مطلع القرن العشرين الماضي كانت **طرابلس الغرب** ولاية تابعة للدولة العثمانية[1]. وكان لها **وال** يعيّنه " الباب العالي " في إسطنبول مباشرة برتبة " باشا".

وكان لكل وال " **مجلس استشاري** " يتألف من أعيان البلد يسمى " ديوان الباشا ". وكانت الولاية مقسمة إلى (سناجق) [2] متصرفيات وأقضية ونواحي. كما أنشئ في كل متصرفية " **مجلس إداري** " يضم أميناً للسر وناظر المال والقاضي والمفتي وأربعة أعضاء **ينتخبهم** سكان الحاضرة. وبالإضافة إلى ذلك كان في كل مدينة " **مجلس بلدي** " مكوّن من عشرة أشخاص يتم اختيارهم غالباً عن طريق **الانتخاب**، وتنحصر مهامه في الشئون البلدية.

أما **برقة** فقد كانت بين عامي ١٨٣٦ م و ١٨٦٤ م متصرفية تابعة لمركز الولاية في طرابلس وكان مركز المتصرفية (القائمقامية) في بنغازي. وأصبحت برقة منذ عام ١٨٦٤ م متصرفية تابعة لوزارة الداخلية بعاصمة الدولة العثمانية. أما منذ عام ١٨٧٢ م فقد أصبحت ولاية مستقلة حتى عام ١٨٨٨ عندما عادت إلى وضعها القديم كمتصرفية تابعة لمركز ولاية طرابلس الغرب، إذ من الواضح أن الدولة العثمانية كانت تعتبر برقة أقل أهمية من طرابلس التي كانت غنيّة بالزراعة، وفضلاً عن ذلك فلم تكن الحكومة العثمانية، بسبب بُعد إقليم برقة وصِغَر الحاميات العثمانية في مدن بنغازي والمرج ودرنة قادرة على فرض الضرائب على القبائل البرقاوية. [3]

من جهة أخرى فإن **الحركة السنوسية** كانت قد انتشرت انتشاراً واسعاً في برقة [4] لا سيما منذ عام ١٨٩٠ م (في عهد إمارة إمامها الثاني السيد محمد المهدي السنوسي التي امتدت من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٩٠٢ م). وكان للحركة **مؤسساتها** المتمثلة في " **المجلس العالي لكبار الإخوان** " الذي كان يضم علماء من برقة وطرابلس ومصر والسودان والحجاز وكان بمثابة **السلطة التشريعية** فهو يجتمع كل عام ويضع السياسة العامة للحركة. وبالإضافة إلى هذا المجلس كان هناك " **المجلس الخاص** " الذي كان

---

١ عادت الولاية إلى حكم الدولة العثمانية للمرة الثانية في عام ١٨٣٥ م بعد أن قررت الأخيرة التدخل العسكري وإنهاء حكم الأسرة القره مانلية الذي قام فيها منذ عام ١٧١١ م. وكانت الدولة العثمانية قد أخضعت هذه الولاية لحكمها منذ عام ١٥٥١ م عندما تمكن القائد العثماني دارغوت باشا من تحريرها من قبضة فرسان القديس يوحنا.

٢ بقيت فزان على الدوام سنجقاً تابعاً لولاية طرابلس الغرب وكانت عاصمتها مرزق وقد استخدمت كمنفى لمعظم المعارضين السياسيين للدولة العثمانية.

٣ ولعل ذلك أيضاً كان بسبب تنامي نفوذ الحركة السنوسية في معظم مناطق برقة وبين جلّ قبائلها.

٤ كان انتشار الحركة السنوسية في طرابلس وفزان بدرجة أقل من برقة ويعكس هذه الحقيقة عدد الزوايا في كل إقليم.

بمثابة **السلطة التنفيذية** حيث يتولى الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس كبار الإخوان بشكل يومي. وكانت هذه القرارات تشمل كافة نشاطات الحركة المتمثلة في النظام التعليمي السنوسي [٥] والمعهد العالي بالجغبوب وتقديم الخدمات لتجار القوافل والبريد ومراجعة نشاط الدعاة وجمع الزكاة والأعشار من الزوايا [٦] والتدريب العسكري. [٧]

ويرى البعض [٨] أن **الحركة السنوسية** في عام ١٨٧٠ م، أصبحت تملك من الناحية العملية، **كافة مقومات وعناصر الدولة من أرض وأتباع واقتصاد وإدارة وأيديولوجيا**، وأن هذه الحركة أقامت إدارة بديلة للدولة العثمانية في برقة على وجه الخصوص. وعلى الرغم من أن الحركة لم تعلن قيام تلك الدولة، إلا أنها أسست على أرض الواقع وبمبايعة أتباعها، إقليماً محدداً يملك جهازاً إداريّاً وقضائيّا وتشريعيّا، كما يملك أيديولوجية إصلاحية إسلامية واضحة.

ومع ذلك فقد حرصت الحركة السنوسية، لأسباب أيديولوجية وسياسية، أن تحافظ على **علاقات ودّية وجيّدة مع الدولة العثمانية** قائمة على الولاء من قِبَلها لهذه الدولة، ومن جهة ثانية على الاحترام المتبادل بينهما، والذي كان من أبرز مظاهره قيام الحركة السنوسية من جانبها بإرسال الوفود من رجالاتها إلى إسطنبول للتأكيد على أن ما يربطها بدولة الخلافة الإسلامية هو الوفاء والإخلاص الكامل والطاعة التامة. ومن جانب الدولة العثمانية فقد أكثر السلطان العثماني من إرسال الكتب والهدايا إلى أئمة الحركة وإمداد وتجديد الفرمانات التي أعفت الزوايا السنوسية [٩] من الضرائب (الأموال الأميرية والأعشار الشرعية) ومعاملتها كوقف إسلامي.

---

٥ في عام ١٨٩٧ بلغ عدد الطلاب في النظام التعليمي السنوسي حوالي (٥٠٠٠) طالب منهم (٢٠٠٠) طالب في المعهد العالي بالجغبوب. وقد ارتفع هذا العدد ليصل في عام ١٩٠٠ م نحو (١٥,٠٠٠) طالب. وقد تلقى عدد من قادة الجهاد الليبي ضد الطليان تعليمهم في هذه المعاهد ومن هؤلاء على سبيل المثال عمر المختار ويوسف بو رحيل والفضيل بو عمر وفضيل المهشهش وعبد الله قجة (من تشاد) وعثمان الشامي (من فلسطين).

٦ تجاوز عدد الزوايا السنوسية في عام ١٨٨٤ م المائة زاوية منها (٣٨) في برقة و (٢٢) في فزان و (١٨) في طرابلس والبقية في كل من مصر والحجاز وتونس والجزائر والمغرب ووسط السودان وتشاد والنيجر.

٧ قدّر مؤلف كتاب " السنوسية دين ودولة " عدد القوات القبلية المسلحة من أتباع السنوسية في عام ١٨٨٠ م نحو (٥٤,٠٠٠) مقاتل.

٨ راجع حميدة، علي عبد اللطيف. المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (رسالة دكتوراه) من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت – لبنان. طبعة أولى. يناير ١٩٩٥ (ص ١٣١، ١٤٠).

٩ أصبح مقدّمو الزوايا وشيوخها بمثابة الحكام المستقلين (وبخاصة في الأصقاع البعيدة). ويورد مؤلف كتاب " السنوسية دين ودولة " أن كبار موظفي الترك وحكامهم صار لا يعنيهم في هذه الأونة (١٨٨٤ م) سوى إرضاء السنوسيين وكسب ودّهم وصداقتهم حتى أن والي برقة العثماني، علي كمالي باشا كان يعدّ نفسه " أولاً وقبل كل شيء، خادماً للسيد السنوسي (السيد المهدي السنوسي)، ومن أتباعه، ثم موظفاً وحاكماً عثمانيّاً بعد ذلك ". محمد فؤاد شكري. السنوسية دين ودولة. من منشورات مركز الدراسات الليبية. أكسفورد – بريطانيا. الطبعة الأولى (المحققة)، ٢٠٠٥ م. ص (١٣١).

وبدون الدخول في تفاصيل تاريخية كثيرة، فيمكن القول إجمالاً بأنه على الرغم من أن الحكم العثماني لم يكن محبوباً على نطاق واسع بين أهالي ولايتي طرابلس الغرب وبرقة (مثل غيرها من الولايات العربية والإسلامية الخاضعة للدولة العثمانية) بسبب صور الإهمال والحيف والظلم التي كانوا يتعرضون لها في ظل هذا الحكم، إلا أن هؤلاء الأهالي، وفي مقدمتهم نخبهم المتعلمة وزعاماتهم السياسية، ظلوا متمسكين بالرابطة الإسلامية التي تشدهم إلى إخوانهم الأتراك في دولة الخلافة، كما ظلوا على ولائهم للوحدة معها.

ولعل من **العوامل الأساسية** التي أسهمت في تشكيل هذا الموقف لدى أهالي الولايتين تجاه إخوانهم الأتراك والسلطان العثماني:

(١) الإحساس القوي بالرابطة الإسلامية معهم، وهو الإحساس الذي تعزز بانتشار الحركة السنوسية الإحيائية حيث تعاصرت بدايات هذه الحركة في ليبيا [١٠] مع عودة العثمانيين إليها في عام ١٨٣٥ م. وعلى الرغم من أن مؤسس الحركة السنوسية لم يكن مرتاحاً إلى السياسة التي اتبعها الأتراك عموماً مع الشعوب العربية الإسلامية الخاضعة لهم إلا أنه لم يكن من رأيه الخروج على سلطان الخلافة ولا الانفصال عن جسم الدولة العثمانية والاستقلال بشئون حركته عنها [١١]. وقد تعزز هذا الإحساس بإعلان السلطان عبد الحميد الثاني (الذي اعتلى العرش في عام ١٨٧٦ م) أنه يتخذ الدعوة إلى " **الجامعة الإسلامية** " قاعدة لسياسته العربية الشرقية. [١٢].

(٢) نزوح أعداد كبيرة من الأتراك إلى ليبيا منذ فترة الحكم العثماني الأولي في عام ١٥٥١ م واستقرارهم بها (وبخاصة في مناطق مصراتة وطرابلس والجبل الغربي)، واختلاط الكثيرين منهم بالعائلات والأسر المحلية وتزاوجهم معها حيث أصبحوا جزءاً من نسيج البلاد العرقي والاجتماعي.

(٣) تلقي معظم [١٣] رجال النخب والزعامات الليبية لتعليمها وتدريبها العسكري في المدارس التركية سواء في عاصمة الدولة العثمانية أو في المدارس المحلية [١٤]

---

١٠ بني السيد محمد بن علي السنوسي (السنوسي الكبير) أول زاوية سنوسية بمدينة البيضاء في قلب الجبل الأخضر ببرقة عام ١٨٤٢ م.

١١ راجع السنوسية دين ودولة. م. س. ص (٩٢ – ٩٣).

١٢ راجع السنوسية دين ودولة. م. س. ص (١٢٩ – ١٣٠). راجع أيضا الدكتور علي محمد محمد الصلابي. الحركة السنوسية في ليبيا. الجزء الثاني. دار البيارق. عمان – الأردن، الطبعة الأولى (١٩٩٩م) ص (٦١ – ٦٥).

١٣ هناك عدد قليل جداً من رجال هذه النخبة ممن تلقوا تعليمهم في تونس أو القاهرة.

١٤ كان من أشهر المؤسسات والمدارس التعليمية التي أقامها العثمانيون في طرابلس، " مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية " (أنشئت عام ١٨٧٩ م)، و" المدرسة الحميدية (نسبة إلى السلطان عبد الحميد) للفنون والصنائع الإسلامية " (أنشئت عام ١٨٩٨ م) فضلاً عن " دار المعلمين " بطرابلس وبنغازي (عام ١٩٠١ م) هذا فضلاً عن " المدارس الرشدية العسكرية " في كل من بنغازي وطرابلس. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد أسس العثمانيون في إسطنبول " مدرسة أبناء العشائر " (عام ١٨٩٢ م) وهي مدرسة عسكرية داخلية وقد خصصت ليلتحق بها أولاد مشائخ القبائل والعشائر في أنحاء الولايات العثمانية. للمزيد حول هذا الموضوع راجع د. رأفت غنيمي الشيخ، " تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة " من منشورات دار التنمية للنشر والتوزيع. بنغازي، الطبعة الأولي.

ووفقاً للمناهج والنظم العثمانية، وكان أغلبهم يتكلم اللغة التركية ويستعمل الألقاب العثمانية كالأفندي والبك والباشا.

(٤) نمو الإحساس لدى الليبيين – مثل غيرهم من العرب المسلمين – بالخطر والتهديد الذي باتت تشكله أطماع الدول الاستعمارية الغربية على أقطار العالم الإسلامي، الأمر الذي دفعهم إلى التمسك بالدولة العثمانية باعتبارها ملاذ المسلمين جميعاً ودرعهم الواقي ضد محاولات وأطماع هذه الدول في بلادهم.

غير أنه مع هذا الولاء والرابطة الخاصة التي كانت تشدّ الليبيين إلى الدولة العثمانية والسلطان العثماني، فلا يوجد شك في أن أعداداً كبيرة من النخب والزعامات الليبية، مثل غيرها في عدد من الأقطار والبلاد الأخرى الخاضعة للحكم العثماني آنذاك، كانت تشعر بحاجة ملحّة وشديدة إلى إصلاح الأوضاع الإدارية والحكومية والاقتصادية المتردية في دولة الخلافة دون حاجة للخروج عليها أو الثورة ضدها. وهو ما يفسر في نظرنا ترحيب معظم النخب والزعامات الليبية بإعلان السلطان عبد الحميد الثاني **للدستور العثماني في ٢٤ يوليه ١٩٠٨ م**، وما صاحب ذلك الإعلان من إجراءات إصلاحية تمثلت في دعوة البلاد الخاضعة للخلافة العثمانية إلى **انتخابات نيابية**، وتأليف " **مجلس المبعوثان** " **(مجلس النواب)** [١٥]، وإبطال أجهزة التجسس الداخلية، وإلغاء نظام المراقبة على الصحف والأهالي وإخلاء سبيل المعتقلين السياسيين. [١٦]

وقد وصف مؤلف كتاب " **الثورة العربية الكبرى** " [١٧] استقبال العرب وترحيبهم بالدستور العثماني والإصلاحات التي رافقته على النحو التالي:

> " وقابل العرب **الدستور** بحماسة عظيمة، وتناسوا في غمرة هذه الحماسة كل شيء، وانضموا إلى الترك قلباً وقالباً، اعتقاداً منهم بأنه لم يبق في الدولة عرب ولاترك ولا أرمن ولا أكراد بل صاروا كلهم عثمانيين، متساوين في الحقوق والواجبات، واتجهت أنظارهم إلى جمعية الاتحاد والترقي اتجاهاً لم يعهد له مثيل في تاريخ الانقلابات... "

---

١٥ تألف مجلس المبعوثان في دورته الأولى من (٢٧٥) نائباً بينهم (٦٠) نائباً للعرب و (٢٥) نائباً للألبان و (٢٤) نائباً لليونان و (١٢) نائباً للأرمن و (٥) نواب لليهود و (٤) نواب للبلغار و (٣) نواب للصرب. فكانت نسبة العناصر غير التركية بمجموعها متعادلة تقريباً مع نواب العنصر التركي بمفرده. راجع قدري قلعجي، " الثورة العربية الكبرى " ١٩١٦ – ١٩٢٥ "، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت – لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٣. ص (٦٢).

١٦ للمزيد حول الدستور العثماني راجع:

- محمود شاكر، " التاريخ الإسلامي، المجلد الثامن – العهد العثماني "، من منشورات المكتب الإسلامي. بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م، ص. (١٩٨ – ٢٠٩).
- عبد القديم زلـّوم، " كيف هدمت الخلافة " من منشورات دار الأمة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠ م. ص (٣٨ – ٥٠).
- أحمد الشوابكة، " حركة الجامعة الإسلامية " مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

١٧ م. س. ص. (٦٣ – ٦٥).

" وقد تحولت أرجاء الإمبراطورية على اختلاف أصقاعها وديارها إلى أعراس ومهرجانات أقيمت للحرية التي كان من عنادلها الشعراء، ومن الناطقين باسمها الكتاب والخطباء، وعلى رأسهم **الزهاوي** الناقم **والرصافي** الثائر، اللذان لم يطرحا نقمتهما فحسب وإنما راحا يغنيان الشعب فرحتهما بسائر جوارحهما، وقد طغى عليهما حاد الشعور، حتى هاجت مدامع **الزهاوي** أمام جموع الشعب المبتهج، وتمثل فيه صورة للتيّم الطامي الأمواج المتدفق التيارات:

وقفت والعين تبكي من مسرّتها ... أمام شعب من الأفراح عجّاج
أمام بحر من الأفكار مضطرب ... أمام جيش من الأصوات رجراج
قد أعلنتْ للورى حرية فمضى ... زمان سخرة ذي أمر وكرباج
إن الشعوب إذا هاجت عواطفها ... كالبحر يضرب أمواجاً بأمواج

وقال **الرصافي** وقد أذهلته الفرحة وخيل إليه أن **إعلان الدستور** قد حقق كل شيء..

يا شرق بُشراكَ أبدى شمسك الفلك ... وزال عنك وعن آفاقك الحلك
أضحى به القوم أحراراً قد اعتصموا ... من النجاة بحبل ليس ينتبك
ناد به القول عن أهليه مستمع ... والحق متبع والأمر مشترك

هذا في ديار الرافدين، أما في أرض الكنانة فقد بلغت النشوة ذروتها على لسان كل من شوقي وحافظ اللذين راحا يكيلان المديح للسلطان عبد الحميد معتبرين الدستور هبة وعطاء من ذلك المستعلي على عرش الطغيان.

ومما قاله **شوقي** في قصيدته في الدستور العثماني:

بشرى البرية قاصيها ودانيها ... حاط الخلافة بالدستور حاميها
أسدى إلينا أمير المؤمنين يداً ... جلّت كما جل في الأملاك مسديها
وليس مستعظماً فضل ولا كرم ... من صاحب السكة الكبرى ومنشيها
إن الندى والرضى فيه وأسرته ... والله للخير هاديه وهاديها
خلافة الله في أحضان دولتهم ... شاب الزمان وما شابت نواصيها

" أما في سورية ولبنان فلندع حديث الشعور بنعمة الدستور لأحد كتّاب ذلك العهد وهو **سليم سركيس** الذي كتب في جريدة **لسان الحال** " في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هـ) واصفاً أفراح الشعب، واضعاً يده على مكمن الداء وسر الدواء:

" هذه أول مرة شعرت فيها بالوطنية التي يشعر بها كل من قدر الوطنية قدرها بتزاور الناس من جميع الطبقات وهم فرحون منشرحو الصدور، فاليوم شعر السوريون بطيب الحرية وأدركوا سوء مغبة الاستبداد والضغط، وعرفوا أن التعصب الذي يفرق الكلمة يفرق القلوب. اليوم دروا أن أوروبة لم تستفحل صولتها إلا بالاتحاد، ولا اتحاد مع التعصب ".

" ويلاحظ الأستاذ **عمر الدقاق** أن إعلان الدستور أحدث هزة في النفوس قفزت بالوعي إلى الأمام، كما أدى إلى انطلاق أغاريد الشعراء لاهجة بالحرية التي طال احتباسها. ومع أن جميع شعراء العرب في شتى أقطارهم ومهاجرهم هللوا لإعلان الدستور الجديد، فإن هذا التهليل لم يبلغ لدى شعراء مصر المدى الذي بلغه في سائر البلاد، وما ذلك إلا لأن مصر كانت غير خاضعة للحكم العثماني المباشر ..."

" كما يلاحظ الدكتور **أمجد الطرابلسي** أن الحماسة التحررية الداعية إلى تمرد العرب على الترك والانفصال عنهم، قد فتر في فورة هذه الفرحة الدستورية، لأن الانفصال لم يعد به في الظاهر ما يسوغه بعد أن جاء الدستور يطمئن المواطنين على حرياتهم، ويعلن المساواة التامة بينهم على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم ولغاتهم... "

وقد وصف مؤلف كتاب " **التبشير والاستعمار في البلاد العربية** " [١٨] إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ بأنه " **إعلان الحرية العثمانية** " وأن ذلك الإعلان في تاريخ الإمبراطورية العثمانية كان يوازي الثورة الفرنسية في تاريخ فرنسا.

كما وصف مؤلف كتاب " **السنوسية دين ودولة** " هذه الخطوة بـ " **الانقلاب الدستوري العثماني** " وأورد أن عدداً من الضباط والشبان العرب أنشأوا في الآستانة (عاصمة الخلافة العثمانية)، بعد إعلان الدستور الجمعيات والنوادي السياسية لإعلاء شأن الأمة العربية في نطاق الإمبراطورية العثمانية. [١٩]

لقد أشرنا من قبل إلى أن موقف النخب والقيادات الليبية من إعلان الدستور العثماني في يوليه ١٩٠٨ م اتسم بالتأييد والترحيب، غير أن بعض المؤلفين يذهبون إلى القول بعكس ذلك حيث نقل الدكتور علي محمد محمد الصلابي في كتابه " **الحركة السنوسية في ليبيا** " [٢٠] عن كتاب " **حركة الجامعة الإسلامية** " [٢١]:

---

١٨ تأليف مصطفى خالدي وعمر فروخ من منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت. طبعة عام ١٩٨٦. ص (١٧١).
١٩ م. س. ص (١٧٩، ١٨٨).
٢٠ الجزء الثاني م. س. ص (٦٥).
٢١ م. س. ص (٢٣٧).

" **واستهجن الليبيون إعلان الدستور**، ولم يروا مبررا لصدروه خاصة والشريعة الإسلامية كفيلة بسدّ حاجتهم، ووقع إثر ذلك حوادث كبيرة في طرابلس ضد الحركة[٢٢] والقائمين بها، وطلب غالبية الناس بإبعاد من قدِمَ إلى الولاية من الاتحاديين ".

كما ينقل أيضاً في السياق نفسه عن مؤلف كتاب " **ليبيا في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥ – ١٩١١ م** " :[٢٣]

" إن الأهالي في ليبيا نظروا إلى **الجمعية** بغير عين الرضى، **وكرهوا رجالها** لتدخلهم في مسائل العادات والدين، **وعدّوا إعلان الدستور انتهاكاً للشريعة الإسلامية.** "

وعلى الرغم من عدم استبعاد أن يكون بعض العلماء والشيوخ الليبيين قد عارضوا واستهجنوا " الدستور العثماني " وفقاً لاجتهادات دينية خاصة بهم تعتبر فكرة الدستور متناقضة مع " الشريعة الإسلامية "، ومع ذلك فإنني أعتقد أن هذه المقتطفات تعوزها الدقة حيث إنها تخلط بين ثلاث قضايا :

الأولى : موقف الليبيين من الدستور العثماني الذي جرى إعلانه في عام ١٩٠٨ م.
الثانية : خلع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩ م.
الثالثة : جمعية الاتحاد والترقي التي قام رجالها بخلع السلطان عبد الحميد الثاني وإلغاء الخلافة الإسلامية فيما بعد (١٩٢٤ م).

وفي الوقت الذي اعتقد بوجود أدلة كثيرة وقاطعة على استهجان الليبيين واستنكارهم لخلع السلطان عبد الحميد ولإلغاء الخلافة فيما بعد وعلى كراهيتهم لرجال جمعية الاتحاد والترقي [٢٤]، إلا أنني أشك في وجود أدلة قاطعة على قيام استنكار على نطاق واسع بين الليبيين لإعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ م، ومما يعزز هذا الاعتقاد لدّي:

(١) أنه لم يسجل للحركة السنوسية في ليبيا أي موقف (اجتهاد) معلن ضد خطوة إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ م.

---

٢٢ يقصد رجال " جمعية الاتحاد والترقي ".
٢٣ تأليف كاكيا ترجمة يوسف العسيلي، مطبعة الحلبي. القاهرة. ١٩٤٦ م.
٢٤ لا ينبغي أن ننسى في هذا الصدد أن الليبيين استقبلوا بكل ترحاب عدداً من الضباط الأتراك، وبعضهم من رجال جمعية الاتحاد والترقي، وتعاونوا معهم في مقاومة القوات الإيطالية في ليبيا. كما لا ينبغي أيضاً أن ننسى أن السيد أحمد الشريف السنوسي لجأ إلى تركيا بعد اضطراره للخروج من ليبيا في عام ١٩١٨ كما أنه تعاون مع عدد من رجال الجمعية وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك قبل إلغاء الخلافة.

(٢) أن الليبيين – كما سنرى – شاركوا في عملية الانتخابات التي جرت لاختيار نواب عنهم في " مجلس المبعوثان ".

(٣) أن النخب والزعامات الليبية، بمن فيهم قادة الحركة السنوسية، ظلّت على امتداد العقود التالية تضع فكرة سنّ " دستور " وانتخاب " مجالس نيابية " في مقدمة مطالبها وأهدافها سواء في مواجهة الاحتلال الايطالي أو على امتداد سنوات

(٤) وجودها في المنافي والمهاجر أو خلال المعركة السياسية التي خاضتها من أجل نيل استقلال بلادها.

إذن فبمقدورنا الجزم بأن غالبية الليبيين، مثل غيرهم من العرب والمسلمين، سارعوا للترحيب بالدستور العثماني، كما قاموا بانتخاب نوابهم في " **مجلس المبعوثان** " العثماني وهم:

(١) سليمان باشا الباروني [٢٥]	(عن الجبل الغربي).
(٢) مختار بك كعبار	(عن غريان).
(٣) محمد بك بالحاج [٢٦]	(عن طرابلس والخمس).
(٤) محمد بك فرحات [٢٧]	(عن الزاوية الغربية).

---

٢٥ أورد مؤلف " السنوسية دين ودولة " في معرض التعريف **بسليمان الباروني**: " كان أهم الزعماء الذين ظهروا في هذه الآونة في طرابلس بلا مراء الشيخ سليمان الباروني، من أهل فساطو في منطقة الجبل. ولد في سنة ١٨٧٠ م وتلقى علومه في تونس والجزائر ومصر. وعندما كان في مصر التحق بجمعية سرية ثورية تعمل ضد السلطان عبد الحميد، فوقفت السلطات على حقيقة أمره وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وبعد قليل صدر العفو عنه ... ولأن الباروني اكتسب شهرة طيبة بين مواطنيه، فقد تألف وفد من شيوخ الطرابلسيين، ذهبوا إلى الأستانة خاصة لرجاء السلطان العثماني أن يصفح عنه فأطلق سراح الباروني، على أن البوليس ظل يراقب حركاته وعندئذ قرر الباروني الرحلة إلى مصر، فأقام بها وأنشأ جريدة ثورية أطلق عليها اسم (الأسد الإسلامي)، ولكن لم يظهر من هذه الجريدة سوى ثلاثة أعداد فقط، لأن السلطات أمرت بإيقافها عام ١٩٠٧م... ولم يمض وقت طويل حتى قامت الثورة وأعلن الدستور العثماني (في يوليه ١٩٠٨) فعاد سليمان الباروني إلى وطنه وانتخب نائبا عن الجبل في مجلس المبعوثان العثماني .. " ص (١٩٢ – ١٩٣).

٢٦ أورد الدكتور علي عبد اللطيف حميدة في كتابه " المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا " أن حكومة تركيا الفتاة، التي كانت قد صعدت إلى الحكم في الأستانة عام ١٩٠٨، رفضت التصديق على انتخاب **أحمد ضياء الدين المنتصر** نائباً عن سنجقي طرابلس والخمس بحجة عدم معرفته باللغة التركية في حين أن السبب الحقيقي يرجع إلى أن المنتصر كان من أنصار السلطان عبد الحميد الثاني الذي أقصى عن الخلافة في عام ١٩٠٩ م. س. ص (١٥٤).

٢٧ أورد مؤلف كتاب " السنوسية دين ودولة " في معرض التعريف **بمحمد بك فرحات** : " كان فرحات بك من (الزاوية)، تعلم في طرابلس وتونس ثم في باريس حيث قضى خمس سنوات يدرس القانون ثم تقلب بعد عودته في مختلف المناصب حتى صار قائمقاماً في إحدى جهات فزان (الشاطئ) وبعد إعلان الدستور العثماني مثل مدينة طرابلس نائباً في مجلس المبعوثان " م. س. ص (١٩٢).
وقد أورد أحميدة أن فرحات بك عين قاضياً بمدينة طرابلس فور عودته من دراسته بفرنسا. م. س. ص (١٧٤).

(٥) عمر باشا منصور الكيخيا [٢٨] (عن بنغازي).
(٦) يوسف بك شتوان [٢٩] (عن بنغازي).
(٧) عبد القادر جامي بك [٣٠] (عن فزان – غات).

---

٢٨ وصفه مؤلف كتاب " السنوسية دين ودولة " **عمر باشا منصور الكيخيا** بأنه أحد رجالات العرب المحنكين، منحه السلطان عبد الحميد رتبة الباشوية وعين قائمقاما في جالو ثم اختير نائبا في مجلس المبعوثان العثماني. م. س. ص (٣١٠).

٢٩ كان **يوسف شتوان** عضواً هاماً في " منظمة تشكيلاتي مخصوصة " العثمانية وشغل وظيفة رئيس محكمة الاستئناف العسكرية وأختير عضواً في " مجلس المبعوثان " العثماني. راجع " الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى " تأليف **مصطفى علي هويدي**. من منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي. طرابلس – ليبيا. الطبعة الأولى ١٩٨٨ م. ص (١٧٢).

٣٠ كان **عبد القادر جلمي (جامي بك)** الحاكم العثماني لغات بفزان في عام ١٩٠٠ م. أحميدة. م. س. ص (٩٠).